



دور الهندسة المالية في تطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية ومعوقات تطبيقها في الجزائر
The role of financial engineering in the development of the industry of Islamic Financial Product and the obstacles to their application in Alegria

بهوري نبيل¹*

BAHOURI Nabil¹

¹ أستاذ محاضر، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: nabilbahouri@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2019/06/30

تاريخ القبول: 2019/05/26

تاريخ الاستلام: 2018/04/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى النظر في واقع التطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية في مواكبة النمو المتسارع في الصناعة المالية الإسلامية من حيث الحفاظ على السلامة الشرعية للمنتج وقدرته على تلبية الحاجة الاقتصادية بكفاءة وفعالية والتأكد من أن التفكير الإسلامي ما زال يحكم العقلية المالية والاقتصادية في المؤسسات المالية الإسلامية ويرشدها في هذه المسيرة، ونتطرق إلى الأسس التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية وخصائصها التي تميزها عن المنتجات المالية التقليدية، وإلى منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وواقعها واستراتيجيات تطويرها في الجزائر.
الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية، البنوك الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية، التمويل الإسلامي.

Abstract:

This study aims to examine the reality of the development and innovation of Islamic financial products taking into account the rapid growth of the Islamic financial industry in terms of maintaining the legitimate integrity of the product and its ability to respond effectively to economic needs. In this walk, we will discuss the fundamentals of Islamic financial products and their characteristics that distinguish them from traditional financial products, Islamic financial products, their realities and strategies to develop them in Algeria.

Keys words: financial engineering, Islamic banks, Islamic financial products, Islamic finance.

1. مقدمة:

على مدى ما يقارب الأربعة عقود، تسعى الصناعة المالية الإسلامية في خطى حثيثة لترسيخ وجودها كنظام مالي واقتصادي بديل عن النظام المالي التقليدي الذي ناهز على شيخوخة تخطت ثلاثة قرون تخللتها أزمات مالية كبيرة أوشكت أحدث حلقاتها أن تؤدي به إلى حافة الانهيار، ورغم المحاولات المستمرة لإنعاشه والإبقاء على ديمومته عبر ضخ مزيد من الأموال إلى الاقتصاد وتدخلات حكومية مباشرة تمثلت بإصدار قوانين الاستقرار الاقتصادي التي وجهت إلى دعائم الاقتصاد الرأسمالي المتمثلة في قطاعات المصارف والتأمين والصناعة، وفي سبيل ذلك، فالمسئولية ملقاة على عاتق المصرفيين والمختصين في المالية الإسلامية لابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تجمع ما بين المثالية المقاصدية والواقعية العملية. وكذلك نعرج إلى أهمية التوسع في استخدام الهندسة المالية الإسلامية كأداة تمويلية غير ربوية في دفع العجلة التنموية للدول نظرا لما تلقاه من قبول لدى الشعوب الإسلامية من جهة ونظرا كذلك لما تحمله من أثار حميدة على الاقتصاديات الربوية خاصة في الدول الغربية التي أصبحت مشبعة بالتمويل الربوي الذي يحمل في طياته أزمات تتفجر من حين لآخر.

1.1 أهمية البحث:

- إظهار للخصائص التي تتميز بها أساليب التمويل الإسلامية والتي تجعلها مميزة جدا عن أساليب التمويل التقليدية.
- تتميز أساليب التمويل الإسلامية بالتنوع والتعدد بما يلي جميع المتطلبات، ويظهر هذا التنوع في وجود أساليب قائمة على المعاوضات التي أساسها العدل مثل المشاركات والائتمان التجاري وبجانبها توجد أساليب قائمة على الإحسان مثل القروض الحسنة والصدقات التطوعية والزكاة والوقف، أما أسلوب الإقراض بفوائد فهو أسلوب وحيد يضيق من نطاق التمويل.
- أهمية مصادر التمويل الإسلامي متمثلة في منتجات الهندسة المالية الإسلامية في قدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه، بدلا من نظام الإقراض بالفوائد الذي يضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المقترض، كما تضمن هذه الأدوات استخدام التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع.
- المساعدة على تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة الاقتصادية والمالية والمصرفية للدول والمجتمعات الإسلامية.
- إبراز البعد الإسلامي والتأكيد عليه في معالجة قضايا التنمية، وعلى رأسها مشكلة تدبير الموارد المحلية وتنمية مصادرها وفق ضوابط الشريعة.

2.1 أهداف البحث:

- محاولة الوصول إلى مصادر أو منابع للتمويل المحلي تعتمد على رؤية إسلامية تتمثل فيما لدينا من تراث عقائدي يجب توظيفه في هذا المجال.
- للوقوف على أحكام ومبادئ الهندسة المالية الإسلامية، مما يضع حجر الأساس في أية محاولة لصيغة أدوات تمويلية جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- التأكيد على أهمية تطبيق السوق المالية الإسلامية في الجزائر ومعوقات تطبيقها واستراتيجيات تطويرها.
- ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

3.1 الإشكالية:

ما هو دور الهندسة المالية في تطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية؟ وما هي معوقات تطبيقها في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية يتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

4.1 المحاور:

- ✓ المحور الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية
- ✓ المحور الثاني: ماهية الهندسة المالية
- ✓ المحور الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الهندسة المالية واستراتيجيات تطويرها في الجزائر

5.1 المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال استعمال أداة الوصف من أجل تحديد أهم التعاريف التي تقتضها الدراسة، وتحديد الأسس والضوابط التي تقوم عليها مصادر التمويل الإسلامية ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

6.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث في دراسة دور الهندسة المالية في تطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية ومعوقات تطبيقها في الجزائر وأهم مصادر التمويل ذات الصبغة الإسلامية التي يعتمد عليها الاقتصاد المحلي في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

2. مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية

1.2 مفهوم البنوك الإسلامية

هناك عدة مفاهيم للبنوك الإسلامية نذكر منها ما يلي:

البنوك الإسلامية مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصادياتها. (الخضير، 1990 ، صفحة 17)

وتعرف البنوك الإسلامية أيضاً بأنها "مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً. (الرفاعي، 2004، صفحة 20)

ويقصد بالبنوك الإسلامية أيضاً تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. (اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1977 ، صفحة 53)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف البنوك الإسلامية: بأنها مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال وفقاً لقاعدتي "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان" وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها التفصيلية.

أي أن البنوك الإسلامية تقوم بجمع المال الذي يكون عاطلاً وتوظيفه بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ويضع المال في المسار الإسلامي.

2.2 أهداف البنوك الإسلامية:

تشترك البنوك الإسلامية على اختلاف أنواعها في تحقيق الأهداف التالية (قندوز، 2007، الصفحات 75-76):

1.2.2 الأهداف الاقتصادية:

وتشمل على مجموعة من الأهداف الأساسية، نذكرها فيما يلي:

- جذب الودائع وتنميتها تطبيقاً للقاعدة الشرعية التي تدعو إلى عدم تعطيل الأموال.
- تقديم التمويل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن مما يؤدي إلى تنمية تلك القطاعات
- تحقيق الأرباح حتى تستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفية.
- تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين وجذب العديد منهم.
- السعي لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال قنوات التمويل الخالية من الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المنتجة وبالتالي انخفاض سعرها النهائي لدى المستهلك وبالتالي تخفيض جزء كبير من التضخم.

2.2.2 الأهداف غير اقتصادية:

- بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، والتي يكون أثرها مادياً ومباشراً على الحياة اليومية للأفراد، توجد أهداف غير اقتصادية، ذات طبيعة معنوية وقيمية في حياة الأفراد بالإضافة إلى الأثر المادي غير المباشر، نذكرها فيما يلي:
- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات الشائعة ولاسيما المعاملات المصرفية.
- إقامة نظام اقتصادي عادل ومستقل يقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح.

- خلق فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع ورفع مستوى دخولهم.
- تنمية الموارد البشرية عن طريق تنمية مهارات أداء العنصر البشري بهذه المؤسسات بالتدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.
- تقديم خدمات اجتماعية مختلفة عن طريق إدارة صندوق الزكاة وتقديم القروض الحسنة.

3.2 صيغ وأساليب التمويل الإسلامي

يقوم التمويل الإسلامي على صيغ متنوعة أهمها (صالح و غربي، 2009، الصفحات 7-8):

1.3.2 أسلوب التمويل التشاركي: هو نوع من التمويل يشمل فرعين المشاركة والمضاربة:

- المضاربة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المنج والتأليف بين عنصري الإنتاج "العمل ورأس المال" في عملية استثمارية، تتحقق فيها مصلحة المالك والعمال المضاربين؛ وتتخذ المضاربة عدة أنواع منها: مضاربة مطلقة، مضاربة مقيدة، مضاربة مؤقتة، مضاربة مستمرة، مضاربة ثنائية، مضاربة مركبة؛
- المشاركة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها الاشتراك في الأموال لاستثمارها في النشاطات المختلفة؛ بحيث يسهم كل طرف بحصة في رأس المال؛ والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معاً؛ ومن ثم يتحمل جزءاً من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص، وتتعدد المشاركة حسب التقسيم المستخدم: المشاركة الجارية، المشاركة الاستثمارية، المشاركة المستمرة، المشاركة المنتهية، المشاركة الثابتة، المشاركة المتناقصة، المشاركة في الاستيراد، المشاركة في التصدير...

2.3.2 أسلوب التمويل التجاري: هو نوع من التمويل يشمل بيع المربحة وبيع السلم:

- بيع المربحة: هي عقد من عقود الاستثمارات التجارية، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح؛ أي بيع السلعة بثمن التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري؛
- بيع السلم: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل؛ فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري؛

3.3.2 أسلوب التمويل التقاوي والتأجير: هو نوع من التمويل يشمل الاستصناع والتأجير:

- الاستصناع: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة بمواد من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسباً للاتفاق الموجود في العقد؛
- التأجير: يرتكز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول والمعدات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محددة مقابل إيجار دوري، ويتخذ هذا الأسلوب عدة أنواع منها: الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتملك.

4.3.2 أسلوب التمويل الزراعي: هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية ومنها:

- المزارعة: هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة لمالك معين إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض (الإنتاج) وفق نسبة لكل منهما؛
- المساقاة: هي تقديم الثروة النباتية (الزروع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها؛
- المغارسة: هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

5.3.2 أسلوب التمويل التكافلي والتضامني: هو نوع من التمويل يشمل:

- التمويل التكافلي الوقفي: هو تحويل لجزء من المداخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الفئات المتعددة المستفيدة؛

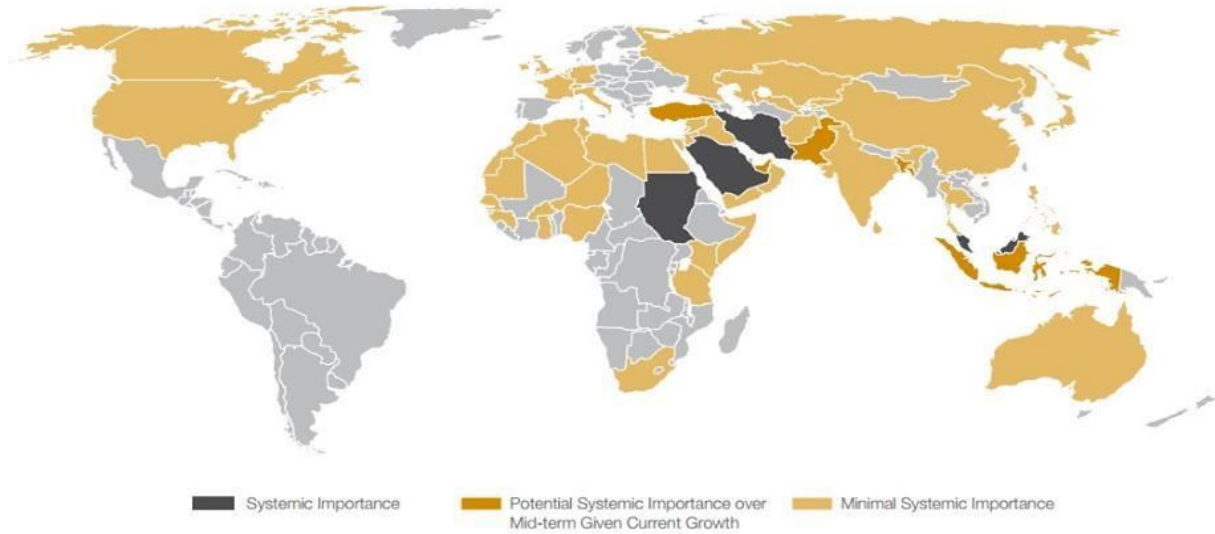
- التمويل التضامني الزكوي: هو التعبئة الإجبارية للموارد الزكوية التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتنشيط الحركة الاستثمارية. إن هذا التنوع الصبغي والتعدد في أساليب التمويل يؤدي إلى تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات العجز، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها.

4.2 مدى توسع وانتشار المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم:

توضح الخريطة التالية انتشار الصناعة المالية الإسلامية حول العالم، حيث يشير اللون الرمادي إلى انتشار ذو أهمية كبيرة بالنسبة للنظام المالي المحلي (systemic importance) في دول مثل ماليزيا، السعودية، إيران، السودان. أما اللون البرتقالي الداكن فيشير إلى إمكانات كامنة للانتشار Potential systemic importance لتصبح هذه الصناعة ذات أهمية بالنسبة للنظام المالي المحلي وذلك في المستقبل متوسط الأجل (5-7 سنوات)، نرى ذلك في دول مثل تركيا، الإمارات، باكستان، إندونيسيا.

أما اللون البرتقالي الفاتح فيشير إلى أهمية قليلة بالنسبة للنظام المالي المحلي minimal systemic importance الذي تسيطر عليه المؤسسات المالية التقليدية، ونرى ذلك في معظم الدول العربية (للأسف) والآسيوية وبعض الدول الأفريقية وأهمها نيجيريا وغامبيا وكينيا وجنوب أفريقيا، وبعض دول أوروبا الغربية وأهمها بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إضافة إلى الولايات المتحدة وكندا.

في حين يشير اللون الرمادي إلى عدم تواجد للمؤسسات المالية الإسلامية بشكل نهائي، مثل جميع دول أمريكا الجنوبية، والعديد من الدول الإفريقية وبعض دول شرق آسيا ذات الطابع البوذي مثل كمبوديا ولاوس وبورما وفيتنام.



المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB

3. ماهية الهندسة المالية:

1.3 مفهوم الهندسة المالية الإسلامية ومراحل تطورها:

تعبر الهندسة المالية عن مجموعة الأنشطة التي تتضمن عملية التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وذلك في إطار توجهات الشريعة الإسلامية أو وفقا لمنهج الدين الإسلامي. (صالح، 2002)

وتعرف أيضا بأنها " التصميم، والتطوير، والتنفيذ، لأدوات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل " (قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 2008، صفحة 30)

وهو بذلك يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة هي (السويلم، ديسمبر 2000، صفحة 5):

- أولاً: ابتكار أدوات مالية جديدة، مثل بطاقات الائتمان.
- ثانياً: ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيف التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية.
- ثالثاً: ابتكار حلول جديدة لإدارة تمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.

2.3 نشأة الهندسة المالية الإسلامية ومراحل تطورها:

ظهرت الهندسة المالية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بهدف دعم منشأة الأعمال لمواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي تفرضها السوق وبيئة المنشأة، ولقد مرت الهندسة المالية بتطورات يمكن تجسيدها من خلال تطور المؤسسات المالية كالآتي (ختروسي، 2017، الصفحات 128-129):

1.2.3 مرحلة التنظير للهندسة المالية الإسلامية: يرجع التنظير للهندسة المالية الإسلامية إلى قيام الدولة الإسلامية، واتساع تجارتها الداخلية والخارجية، وما نتج عنه من ضرورة ابتكار وإبداع أدوات مالية مطابقة للشريعة الإسلامية لتسهيل عملية المبادلات فظهرت بذلك كل من الوديعة، القرض الحسن، الحوالة والصرف، ... الخ، بينما نشأة الهندسة المالية كتخصص اقتصادي يرجع إلى الستينيات من القرن الماضي عندما أخذت مجموعة من العلماء والفقهاء المسلمين تتصدى للبنوك والمؤسسات المالية التشريعية والتنظيمية القائمة على أسعار الفائدة من خلال ما يلي:

- الإجماع الكامل بحرمة المعاملات البنكية التجارية القائمة على أسعار الفائدة.

- نشر مقالات ونظريات تنادي بتأسيس بنوك إسلامية تقوم على أساس غير ربوي وتكون بديل للبنوك التقليدية.

2.2.3 مرحلة بداية تطبيق الهندسة المالية الإسلامية: تمتد هذه الفترة من بداية السبعينيات حتى تسعينيات القرن العشرين، واقتترنت هذه الفترة بانطلاق مسيرة البنوك الإسلامية، وتجسدت بشكل حقيقي في بنك دبي الإسلامي سنة 1975، وما نجر عليها من تطبيق مبدئي للهندسة المالية تلخصت في وضع الأسس التطبيقية التي تقوم عليها الأساليب الإسلامية: كالمرابحة، المشاركة، المضاربة، سرعان ما أخذت عمليات الهندسة المالية تنمو وتتطور بفعل عدة عوامل أهمها (العلجوني، 2008، صفحة 75):

- تزايد عدد البنوك الإسلامية وظهور مؤسسات مالية إسلامية أخرى كصناديق الاستثمار الإسلامية.

- توجه البنوك التجارية التقليدية نحو إنشاء فروع خاصة بتقديم الخدمات المالية البنكية مثل قيام بنك مصر بفتح فرع الحسين للمعاملات الإسلامية سنة 1980.

- تنامي الطلب على المنتجات البنكية الإسلامية من طرف مختلف شرائح المجتمع.

- البدء بتطوير منتجات وأدوات مالية جديدة خارج نطاق المربحة التقليدية، فظهرت صيغ تمويلية حديثة، كالإجازة المنتهية بالتملك، الاستصناع، المشاركة المتناقصة والسلم، ... الخ.

3.2.3 مرحلة التوسع في استخدام الهندسة المالية الإسلامية: وامتدت هذه المرحلة من تسعينيات القرن العشرين إلى يومنا هذا، واتسمت بالتوسع في تطبيق الهندسة المالية الإسلامية من خلال تجديد آليات التمويل الإسلامي وابتكار منتجات مالية ذات طابع إسلامي، وهذا ما انجر عنه ما يلي:

- ارتفاع عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وتزايد انتشارها عبر كافة أنحاء العالم.

- زيادة الوعي المالي الإسلامي بالدول العربية والإسلامية، الأمر الذي سمح بزيادة الطلب على المنتجات الإسلامية خاصة بعد تحقيقها لأرباح طائلة.

- ظهور منظمات تدعم الصناعة المالية الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية، المجلس العام للبنوك الإسلامية بالبحرين، مجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية.

- قوة المنافسة في مجال تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

3.3 خصائص الهندسة المالية الإسلامية

تتميز الهندسة المالية عن الهندسة المالية التقليدية في عدة عناصر نوجزها فيما يلي (محمد، 2008):

- تعتمد الهندسة المالية على إيجاد بدائل للمنتجات المالية التقليدية المتداولة لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- أدوات الهندسة المالية هي عبارة عن منتجات بسيطة غير معقدة (مركبة) وذلك راجع إلى محدودية عددها في السوق وذلك لتقيدها بمبادئ الشريعة الإسلامية.
- أساس الهندسة المالية هو المشاركة في المخاطر، أي تقاسم الأعباء بين مختلف الأطراف.
- التنوع المتوفر في منتجات الهندسة المالية تنوعا حقيقيا وليس صوريا، لأن كل أداة من الأدوات الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى.
- تهدف الهندسة المالية إلى جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى فئة معينة من الأفراد الذين يرفضون التعامل بالهندسة المالية التقليدية، واستخدامها في عمليات التمويل بدلا من الاستثمار، لأنها أقل مخاطرة لأن هدفها الرئيسي هو إدارة السيولة.

4.3 أسس الهندسة المالية الإسلامية:

يوجد أربعة مبادئ أو أسس خاصة للهندسة المالية الإسلامية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين متجانستين هما (قندوز ، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 2008، الصفحات 174-175):

1.4.3 الوعي بالسوق والإفصاح: ونقصد بالوعي بالسوق أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف...لأن الهندسة المالية تهدف أساسا إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين.

2.4.3 المقدرة والالتزام: وبقصد بالمقدرة أو القدرة هو وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل بالالتزام بالشريعة الإسلامية، وإذا كانت الهندسة المالية الإسلامية تشترك مع الهندسة المالية التقليدية في الوعي والإفصاح والمقدرة، فإن الالتزام بالشريعة الإسلامية يعتبر أساسا خاصا بالأولى ويعتبر ميزة لها.

5.3 أدوات منتجات صناعة الهندسة المالية

على الرغم من أن منتجات صناعة الهندسة المالية قد لا تكون بنفس تنوع منتجات الصناعة التقليدية، إلا أن الإلمام بها يعتبر كذلك أمرا صعبا جدا، تعتبر صكوك الاستثمار الشرعية بديلا للسندات وتنتظر لأهمها فيما يلي:

1.5.3 الأوراق (الأدوات) المالية (الصكوك الشرعية)

وتعرف صكوك الاستثمار الشرعية بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله، وتنقسم بدورها إلى الأنواع الآتية:

✓ **صكوك المقارضة:** هي وثائق محددة القيمة والتي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب المشروع بعينه، بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح، ويحصل مالكيها على نسبة محددة من أرباح المشروع، ولا تنتج هذه الصكوك أية فوائد (حمود، 1989، صفحة 176).

✓ **صكوك المشاركة:** وهي عبارة عن صكوك استثمارية تمثل ملكية رأس مال المشاركة، ولا تختلف عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك وحماية الصكوك، وتشكل الجهة المنوط بها الإدارة لجنة للمشاركين يرجع إليهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن تطبيقات صكوك المشاركة أن تشترك فيها الدولة أو شركة مساهمة من طرف مالكي الصكوك ومن طرف آخر لتمويل شراء عقارات مثلا تديرها جهة متخصصة وذلك بهدف تحقيق عائد يتم توزيعه على المالكين بنسبة ما يملكه كل واحد منهم (الشايجي و الحجى، مارس 2005، صفحة 909).

✓ **صكوك السلم وصكوك الاستصناع:** صكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة لا تزال في ذمة البائع، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة

للبيع أو للتداول في حالة إصدار الصك من طرف أحد الطرفين: البائع أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (الشايحي و الحجي، مارس 2005، صفحة 912).

أما صكوك الاستصناع فهي في حقيقتها مثل صكوك السلم، إذ تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمان معجل، والسلعة هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة في الذمة، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري. ✓ **صكوك الإجازة:** وتعرف بأنها: صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية أعيان معمرة مرتبطة بقيود إجازة أو تمثل عددا متماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، وهذه الصكوك تمثل أعيان معمرة أو ملكية خدمات مستقبلية.

✓ **شهادات الاستثمار الإسلامي:** تقوم هذه الشهادات على أحكام المضاربة في شكلها أو جوهرها، ففي هذا النوع يكون أصحاب الودائع أو الشهادات هم أرباب المال، وتقوم الجهة المصدرة بدور المضارب مع الاتفاق على نسبة الربح وتحمل صاحب المال الخسارة، والمضارب يخسر عمله، تصدرها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ولا يقل أجلها عن عام، أو مضاعفات العام وهي تنقسم إلى نوعان هما: شهادات الاستثمار المخصص، وشهادات الاستثمار العام (البراوي، 2002، صفحة 161). ويمكن استخدام الهندسة المالية لإيجاد أنواع أخرى من الصكوك الإسلامية، سواء أكانت مبتكرة (جديدة) أو انطلاقا من تلك الموجودة والتي أشرنا إليها، ومن أهمها صكوك الانتفاع وهي صكوك ابتكرتها شركة عقارية تسمى "منشأة عقارية"، وصكوك الانتفاع تمثل صكوكا مبتكرة (مشتقة) من صكوك الإجازة وهي مثال لهندسة مالية إسلامية متطورة بسبب الخصائص التي تميزها.

2.5.3 العمليات التمويلية

✓ **التوريق وعمليات التصكيك:** تمثل عمليات التوريق للأصول المختلفة التي تتمتع بها المؤسسات المالية أحد الأدوات المالية قصيرة الأجل والتي يمكن الاستفادة منها على مستوى إدارة المطلوبات والموجودات بصورة مثلى.

✓ ويقصد بالتصكيك (التوريق) عملية تحويل جزء أو مجموعة من الأصول غير السائلة التي تمتلكها المؤسسة إلى أوراق مالية قائمة على الشراكة في منافع هذه الأصول خلال فترة زمنية معينة.

✓ **الاستصناع والاستصناع الموازي:** يعتبر عقد الاستصناع من الصيغ الهامة التي تطبقها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على نطاق واسع بماله من دور كبير في المساهمة في حل المشكلات في المجتمع، وبما يتميز به من خصائص غير متوافرة في غيره من العقود.

وقد ساهمت الهندسة المالية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تطوير هذا العقد واستخدامه ضمن أدوات وصيغ التمويل المصرفي، حيث أنه فتح أمامها مجالات واسعة لتمويل الحاجات العامة والمصالح الكبرى للمجتمع والنهوض بالاقتصاد الإسلامي، ومن بين المجالات التي تستخدم فيها الصيرفة الإسلامية عقد الاستصناع نذكر ما يلي (قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 2008، الصفحات 183-184):

- الصناعات المتطورة والمهمة جدا في الحياة المعاصرة مثل: استصناع الطائرات والقطارات والسفن ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو في المعامل اليدوية.

- إقامة المباني المختلفة من المجتمعات السكنية والمستشفيات، والمدارس والجامعات، ...

- مختلف الصناعات التي يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة ومن ذلك الصناعات التحويلية...

أما الاستصناع الموازي فهو الذي يتم بين المؤسسة المالية في عقد الاستصناع (الأصلي) الأول بصفته كونها بائع، وبين صانع آخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول، بصفة كون المؤسسة المالية مستصنعا من الباطن، ويتولى صنع الشيء بمقتضى الاستصناع الموازي، دون أن يكون هناك أي ارتباط بين العقدتين، فلا توجد علاقة حقوقية أو مالية بين المشتري النهائي الفعلي وبين الصانع البائع الفعلي.

3.5.3 المنتجات المركبة

نشير هنا إلى بعض النماذج التمويلية التي قام العلماء المعاصرون والمتخصصون في الاقتصاد الإسلامي بتطويرها باستخدام الهندسة المالية الإسلامية ومنها (قندوز ، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 2008، الصفحات 185-186):

- ✓ **المرابحة من خلال المشاركة:** بالرغم من أن المرابحة صورة من الدين الذي جاءت به الشريعة بالترغيب عنه، إلا أن شيوعها اليوم، وإقبال المصارف الإسلامية عليها يستوجب إعادة صياغتها بصورة أقرب إلى نماذج الوساطة المالية المبنية على النيابة أو المشاركة، إذ يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة.
- ✓ **نموذج الوكالة باجر:** ويقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية وهي مسألة التداخل الزمني، وهي اختلاف مواعيد السحب والإيداع بين المودعين ومواعيد بدء تصفية الاستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين، وهو يحول دون تحديد الربح أو الخسارة الفعلية العائدة لأي وديعة بعينها، ويقترح جمال الدين عطية أن تكون علاقة المصرف بالمودعين قائمة على أساس الوكالة باجر بدلا من المضاربة. حيث يعتبر المصرف وكلاء عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء أجر ثابت أو نسبة من مبلغ الوديعة ذاتها، وهذا المقترح يجعل دخل المصرف مستقلا عن مواعيد ونتائج عمليات الاستثمار الفعلية.
- ✓ **نموذج سندات الإجازة الموصوفة في الذمة:** هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية، وهي تجمع بين السند كأداة مالية وعقد الإجازة وعقد السلم، واليتها أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة.

4. التحديات التي تواجه تطبيق الهندسة المالية واستراتيجيات تطويرها في الجزائر

1.4 معوقات إقامة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري

يمكن إبراز أهم الأسباب إلى تعيق توطين وإقامة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في ثلاث مستويات هي (صالحي ، مشروع إقامة أكبر منطقة للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في افاق 2024، 2014، الصفحات 5-6):

1.1.4 المستوى الأول: ويتعلق بالتشريعات والقوانين التي تدمج المنظومة المالية الإسلامية ضمن النظام المالي والمصرفي الجزائري، فرغم الترخيص لبعض البنوك الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلي فإنه لا يوجد قانون ينظم عمل الصناعة المالية الإسلامية إلى اليوم، ولم تجر التعديلات المطلوبة على قانون النقد والقرض ولا على قانون الضرائب وعلى القانون التجاري، ولم تتخذ الإجراءات ذات الصلة بالمنظمة لعمل البنك المركزي، وبالتالي فإن هناك تأخرا كبيرا بالمقارنة مع المناطق الإسلامية الأخرى وبالدول الأوروبية المجاورة، كبريطانيا وفرنسا وباقي دول الاتحاد الأوروبي وكلها تترابط علاقاتنا معها في إطار اتفاق الشراكة الذي سيتم بموجبه تحرير كلى للخدمات المالية والمصرفية في المدى المتوسط وبعض الدول قدمت التسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسات المالية الإسلامية ومنها فرنسا التي أصدرت مجموعة من القوانين أدمجت بموجبها الصناعة المالية الإسلامية في منظومتها المالية وتسعى بريطانيا لتكون أكبر قطب وأهم عاصمة للصناعة المالية في العالم.

2.1.4 المستوى الثاني: ويرتبط بالجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية، فنلاحظ بأن الجزائر مازالت إلى الآن ليس لها بنوك إسلامية وطنية وإن ما أنشئ كان جزئيا وبجهود خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة، وبالتالي فهو أقل مما تم تجسيده في أوروبا وحتى في إفريقيا جنوب الصحراء، كما أنها لم تستفد من الإمكانيات التمويلية للصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلية في العمليات الكبيرة المتعلقة بإنجاز مشاريع البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية، وكان الاعتماد كليا على العائدات الربعية من المصادر الطاقوية غير المتجددة.

3.1.4 المستوى الثالث: يتعلق بالتكوين والتأهيل والتدريب والبحث العلمي، فنلاحظ بأن مؤسسات التعليم العالي مازالت بعيدة عن مستوى مثيلاتها في آسيا وأوروبا التي أدخلت برامج المالية الإسلامية في مختلف أطوار التعليم العالي، وأنشأت مراكز أبحاث

متخصصة لمتابعة تطورات هذه الصناعة ورصد الفرص الاستثمارية التي تتيحها لبلدانها، كما أنشأت العديد من مكاتب الاستشارات وبيوت الخبرة، والأمر كذلك يتطور في البلدان الإسلامية الخليجية والآسيوية الأخرى، ولذلك فإن التردد والتخوف والنظرة غير الإستراتيجية جعلت الجزائر في المؤخرة على مستوى التدريب المهني والتكوين المتعدد الاختصاصات المتعلقة بهذه الصناعة.

2.4 التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية:

تهدف الصناعة المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصدقية والشرعية والكفاءة الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية، ويمكن تلخيص أهم تلك التحديات فيما يلي (ختروسي، 2017، الصفحات 136-137):

1.2.4 الافتقار إلى الكفاءات والإطارات المؤهلة: يتطلب العمل الإسلامي تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية مدربة تكون ملمة بطبيعة عمل المؤسسات المالية على اعتبار أنها تختلف عن المؤسسات التقليدية، ويتم حل هذه المشكلة من خلال تنظيم الدورات المتخصصة وورش العمل بالتعاون مع الهيئات الدولية، معهد التدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، والمجلس العام للبنوك الإسلامية بالإضافة إلى تحفيز الموظفين على الابتكار بمكافأة كل من يأتي بفكرة أو يبتكر منتجا مالي تستفيد منه المؤسسة.

2.2.4 الافتقار إلى البحث والتطوير من قبل بعض المؤسسات المالية الإسلامية: تفتقر بعض المؤسسات المالية الإسلامية إلى الاهتمام بمفهوم الهندسة المالية حيث تعاني من غياب ثقافة الإبداع والتطوير، فقد أثبتت التقارير السنوية لأكثر من 12 مؤسسة مالية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية خاصة بالبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه تسعة بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات البحث والتطوير.

3.2.4 غياب حقوق صاحب فكرة المنتج المالي المطور أو الجديد: تقوم المؤسسات المالية من خلال عملية خلق منتج مالي بتحمل تكاليف التطوير الباهظة ومخاطر تطبيق المنتج للتحقق من جدواه، وبعد نجاح المنتج المطور أو المبتكر نجد أن المؤسسات المالية الأخرى تسارع إلى تطبيقه والاستفادة منه دون تحمل تكاليف التطوير أو مخاطر التطبيق في مرحلة الاختبار، وهذا ما يثبط عزائم المؤسسات المالية عن محاولة التطوير والابتكار، لذا فإنه يفترض بالمؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على إنشاء مراكز لتطوير منتجاتها.

4.2.4 ضالة حجم البنوك الإسلامية: تعتبر رؤوس الأموال العاملة حاليا ضئيلة جدا مقارنة بالبنوك العالمية، حيث أظهرت الدراسات أن حوالي 75 بالمائة من البنوك الإسلامية يقل رأسماله عن 25 مليون دولار أمريكي فقط يحول دون تحقيقها للأهداف التي أسست من أجلها ويعيق نموها ويكبح قدرتها على خلق المنتجات المالية، وعليه يفترض بها تطبيق سياسة رفع رأس المال وتوسيع قاعدة المساهمين أو الاندماج.

5.2.4 ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية: تواجه أعمال المؤسسات المالية الإسلامية تحديا هاما يرتبط بالسبب الرئيسي لتواجدها، وهو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية، وتضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية، وحتى داخل الدولة الواحدة، لذا يجب على المؤسسات الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى.

6.2.4 الخطأ في تحديد الهدف من الهندسة المالية الإسلامية: يركز الهدف الأساسي للهندسة المالية في إشباع احتياجات المسلمين وأهم بطريقتين أخرى الهدف الجوهرى للمنتج المالي وهو خلق القيمة المضافة، لذا يجب العمل على تصحيح ذلك من خلال الجمع بين الوجهة الدينية والاقتصادية.

3.4 إستراتيجية علمية وعملية لتطوير المنتجات المالية الإسلامية

يمكن وضع معالم تعد بمثابة مقدمة لبناء هذه الإستراتيجية في محاولة لاستكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية يمكن تلخيصها فيما يلي (جاسر، 2010، الصفحات 11-12):

- تفعيل دور الرقابة الشرعية في عملية تطوير المنتجات والمتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ.

- العمل على تجميع الجهود وتضافرها لوضع معايير شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية وهذا من شأنه أن يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الجمهور والمساهمين بها.
- تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من أرباح المنتجات المالية لأغراض الدراسات والبحوث العلمية التي تهدف لتطوير المنتجات.
- العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية منتجاتها من خلالها، وتأمين السيولة اللازمة لها حيث أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة وعوائق عديدة في تسويق منتجاتها وإيجاد التمويل المناسب لها من خلال الأسواق التقليدية
- تأسيس وتفعيل دور مؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار.
- الوصول في تكلفة الإنتاج إلى أدنى مستوياتها لتحقيق ميزة تنافسية على مثيلاتها التقليدية.
- تدريب وتأهيل العاملين في تشغيل هذه المنتجات حيث تلعب خبرة هؤلاء الموظفين دوراً مهماً في تقليل المخاطر ويؤدي فهمهم الدقيق لطبيعة المنتج إلى الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية وفهم أكبر لمتطلبات التطوير.

5. خاتمة:

إن الصناعة المالية الإسلامية مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بوضع إستراتيجية فعالة وواضحة تقوم على منهج علمي وعملي رصين مستمد من ثوابتها ويتلاءم مع طبيعتها الاستثمارية القائمة على تحمل المخاطر، وهذه الإستراتيجية تتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات السوق والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، و ذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما تتطلب وضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية إسلامية مستقلة عن الصناعة المالية التقليدية، وعلى الرغم من أن ذلك سيكون أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا من شأنه أن يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية، كما يساعد ذلك على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية.

فعلى الرغم من هذا النمو والتنوع والابتكارات الخلاقة في المنتجات المالية الإسلامية المصرفية والاستثمارية والتأمينية الذي نشهده في واقع الصناعة اليوم إلا أن هناك علامات انحراف عن المبادئ التي قامت عليها الصناعة تعد بمثابة تضيعة مقابل وصف "العالمية" للصناعة المالية الإسلامية في ظل وجود منتجات أقل ما يقال عليها أنها "مشبوهة" أجمع على عدم قبولها العامة قبل الخاصة من العلماء والمختصين ولا تعد ابتكاراً ولا تطويراً بل تقزيماً وتشويهاً لنظام اقتصادي محكم بأصول الشريعة ومقاصدها التي رعت قواعد راسخة مثل "درء المفاسد أولى من جلب المصالح" في محاكاة وتقليد منتجات مالية تقليدية محرمة أثرت في النهاية على الاقتصادات الكلية لحواضنها. ولهذا، كان لزاماً مراجعة إستراتيجيات وآليات تطوير المنتجات المالية الإسلامية -كبدل عن نظيراتها التقليدية- ومن ثم تفعيل دورها في تعزيز متانة النظام المالي الإسلامي.

النتائج

- يمكن تحول منتجات الصناعة المالية الإسلامية إلى منتجات عالمية ليست خاصة بالمسلمين وحدهم.
- التعامل غير الجاد مع حركية الصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي ومحدودية التفاعل التوطيني لمنظومتها المؤسسية ومستجدها، يخل بالأمن الاقتصادي للجزائر وسائر البلدان العربية والإسلامية في المدى المتوسط والطويل.
- إن إقامة أكبر منطقة للصناعة المالية الإسلامية يدخل في صميم البحث عن البدائل المتاحة للثروة البترولية في قطاع الخدمات المالية.

- إن إقامة المنطقة الكبرى للصناعة المالية الإسلامية يساهم في التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي، ويضمن توازن المصالح الاقتصادية في معاملتنا الخارجية.
 - تطوير الصناعة المالية الإسلامية يتطلب إصلاحات مهمة على مستوى الموازنة العامة، والالتزام بضوابط إدارة الفوائض النفطية ومبادئ استثمارها، والحد من الفساد الاقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.
 - الرقي بالبنوك الإسلامية وتطوير أدواتها المالية يتطلب مزيد من التخصصية والمهنية مقارنة مع غيرها من الإدارات في مؤسسات الصناعة التقليدية التي نجدها تولى اهتماما أكبر في هذا الجانب وتنفق مبالغ طائلة لتطوير وابتكار منتجاتها المالية التي تلبي احتياجاتها وتغطي طلب الأسواق.
 - إن تحديات القرن الواحد والعشرين تقتضي وجود إرادة سياسية صادقة تعمل على تفعيل مناخ الاستثمار، وتحسينه، وتطويره، والتوسع في إقامة المشاريع العربية المشتركة وتطوير عمل البنوك الإسلامية.
- التوصيات**
- وضع المزيد من اللوائح والتشريعات التنظيمية المتعلقة بممارسات محددة تتعلق بشكل خاص بالمعاملات التي توضح المنتجات المبتكرة لصناعة الهندسة المالية، والتي كانت سببا مؤثرا في زيادة حدة الأزمات التي عرفها النظام المالي العالمي.
 - ضرورة تبني مشروع توطين الصناعة المالية الإسلامية والشروع في إنجاز حزمة القوانين والتشريعات المتكاملة المتعلقة بتطبيق المالية الإسلامية لإقامة أكبر منطقة في الجزائر.
 - إدماج برامج المالية الإسلامية المتخصصة في المعاهد والجامعات لضمان التكوين المتكامل وإنشاء مركز أبحاث متخصص في الصناعة المالية الإسلامية وتشجيع الهندسة المالية لرصد تطوراتها ومتابعة تطبيقاتها ومستجداتها.
 - إقامة المنظومة المؤسسية للمالية الإسلامية بما فيها من بنوك وصناديق استثمار إسلامية ومؤسسات تأمين تكافلي وعادة تأمين ومؤسسات الاوقاف والزكاة.
 - اتخاذ السياسات والتدابير والإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والملائمة لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وإدماجها في المنظومة المصرفية والمالية التقليدية.
 - الاستفادة من الإثابة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل بالمشاركة وانخفاض تكاليفها في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمصغرة والعائلية، في إطار إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
 - ضرورة تفعيل الأسواق المالية الإسلامية التي تتيح للمصارف الإسلامية تداول أسهمها ومنتجاتها مع ما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - إنشاء صندوق سيادي والانتقال إلى التخصيص الاستثماري لموارده وتوزيعها على محفظة متنوعة يكون الاستثمار المحلي في مشاريع البنية الأساسية للبرامج العامة الخماسية جزء هام منها عن طريق الصكوك وصناديق الاستثمار.
 - ضرورة إنشاء بورصات أوراق مالية محلية إسلامية تنضبط بالضوابط الشرعية كخطوة أولية نحو إقامة بورصات أوراق مالية عالمية من خلال التأصيل الفقهي وإعداد وتهيئة الكوادر والخبراء في هذا المجال، والتطرق إلى العوائق والعقبات التي تعترض طريق إنشائها، وتحليل البدائل الشرعية بصورة مفصلة وخاصة آلية تطبيقها وأن أساسيات وآليات الفقه الشرعي تمنع بالضرورة حدوث هذه الأزمات المالية، وأن النظام المصرفي الإسلامي حقيقة هو البديل للنظام الرأسمالي.
 - وفي الأخير يجب عدم نسخ وتقليد تجارب أسواق الدول المتقدمة على قاعدة أن كل ما تقوم به هذه الأسواق هو ممارسات صحيحة ومناسبة لكل الدول، مما يستوجب التوازن بين الحاجة إلى تطوير هذه الأسواق ودعم السيولة فيها من جهة، والانتقائية في نوعية الأدوات المالية التي يتم إدراجها والسماح بتداولها في أسواقها وفي نوعية الممارسات التي تسمح الأسواق باعتمادها من جهة أخرى.

6. قائمة المراجع:

- اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. (1977). مصر الجديدة، القاهرة: مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- سامي حمود. (1989). الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها والإمكانات المحتملة لتطويرها، المصارف الإسلامية. اتحاد المصارف العربية.
- سامي إبراهيم السويلم. (ديسمبر 2000). صناعة الهندسة المالية- نظرات في المنهج الإسلامي-. مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.
- شعبان إسلام البراوي. (2002). بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دراسة تحليلية نقدية. دمشق: دار الفكر.
- صالح صالحي، و عبد الحليم غربي. (2009). كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية. الملتقى العلمي الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 21/20 أكتوبر.
- صالح صالحي. (2014). مشروع اقامة اكبر منطقة للصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في افق 2024. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(14).
- طارق محمد. (18 11 2008). التمويل الاسلامي البديل للبنوك التقليدية. جريدة الشرق الاوسط(10948). تاريخ الاسترداد 14 02 2018، من : <http://www.asharqalawsat.com?section=58&article=495310&issueno=10948>
- عبد الكريم قندوز. (2008). الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- عبد الكريم قندوز. (2007). صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية.. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الشلف.
- فادي محمد الرفاعي. (2004). المصارف الإسلامية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- فتح الرحمان على محمد صالح. (2002). أدوات سوق النقد الإسلامية -مدخل للهندسة المالية الإسلامية-. مجلة المصرفي، 26. تاريخ الاسترداد 14 05 2018، من <http://www.Kantakji.org/fiqh/Files/Markets/26.htm>
- محسن أحمد الخضير. (1990). البنوك الإسلامية. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.
- محمد العلجوني. (2008). البنوك الإسلامية: احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية. دار السيرة للنشر والتوزيع.
- محمد عمر جاسر. (2010). نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة. مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان "الواقع .. وتحديات المستقبل"، في الفترة 20-21 مارس. صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية: تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين.
- وليد خالد الشايحي، و عبد الله يوسف الحجي. (مارس 2005). صكوك الاستثمار الشرعية. المؤتمر الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية. الإمارات العربية المتحدة: كلية الشريعة والقانون.
- يمينة ختروسي. (2017). متطلبات انشاء سوق اوراق مالية اسلامية بالاعتماد على التجربة الماليزية والبحرينية. اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الشلف.